المركز الوطني
لإدارة الدين
NATIONAL DEBT
MANAGEMENT
CENTER

2025

التقرير السنوي

للعام المالي 1446-1447 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله ورعاه

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

01

القســـم التمهيــدي

بسم الله والحمد للّه والصلاة والسلام على رسول اللّه، وبعد:

يسرني أن أقدّم لكم التقرير السنوي للمركز الوطني لإدارة الدين لعام 2025م، الذي يعكس دور المركز في تمكين السياسة المالية من تحقيق التوازن بين دعم النمو الاقتصادي وتنفيذ الأولويات التنموية من جهة، والحفاظ على الاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل من جهة أخرى، وذلك من خلال إدارة فاعلة للدين العام تستند إلى إستراتيجية الدين متوسطة المدى، وتُدار ضمن مستويات مخاطر مدروسة، بما يتيح تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة بكفاءة، وتوظيف أدوات الدين ضمن إطار متكامل يدعم مستهدفات التنمية، دون الإخلال بمتانة المالية العامة أو استقرارها.

وانسجامًا مع هذا الإطار، واصل المركز خلال عام 2025م تعزيز مرونة هيكل محفظة الدين، من خلال تحسين توزيع آجال الاستحقاق وتنويع قنوات التمويل، إلى جانب تنفيذ عمليات استباقية لإدارة الالتزامات، بما يسهم في خفض مخاطر إعادة التمويل، ويعزز كفاءة إدارة الالتزامات المستقبلية، ويدعم قدرة المالية العامة على الاستجابة لمتطلبات المرحلة التنموية بكفاءة واستدامة. وقد تحقق ذلك ضمن عملٍ مؤسسي متكامل، اتسم بتكامل الأدوار، ووضوح الحوكمة، وكفاءة التنفيذ، بما يعكس الجهد الجماعي المبذول على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومنسوبي المركز.

وفي السياق ذاته، عزّز المركز كفاءة محفظة الدين من حيث التكلفة والمخاطر، عبر تبني سياسات تمويلية متحفظة تدعم استقرار تكاليف خدمة الدين، وتحد من تأثير تقلبات أسعار الفائدة، بما يعزز الاستقرار المالي ويقوّي القدرة على التخطيط المالي طويل الأجل. كما أولى المركز اهتمامًا بإدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة، من خلال تطبيق نهجٍ متكامل لإدارة مخاطر الدين السيادي، والحفاظ على محدودية الانكشاف على العملات الأجنبية.

وانطلاقًا من التوجهات المستقبلية للدولة، اعتمد المركز إستراتيجيته المؤسسية للأعوام 2026م–2030م، التي تشكل إطارًا موجّهًا لأعماله خلال المرحلة المقبلة، وتركز على بناء منظومة أكثر مرونة واستدامة في إدارة الدين العام، وتلبية الاحتياجات التمويلية بكفاءة وتكلفة عادلة، إلى جانب تعزيز علاقات المستثمرين ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، بما يواكب مستهدفات رؤية السعودية 2030 ويدعم مسيرة النمو الاقتصادي المستدام.

ختامًا، فإن هذه الإنجازات ما كانت لتتحقق إلا بتوفيق اللّه أولاً، ثم بفضل الدعم والتمكين الذي يحظى به المركز من قيادتنا الرشيدة -حفظها اللّه- كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة ومنسوبي المركز على ما بذلوه من جهود مخلصة، أسهمت في تحقيق أهدافه، ودعم مستهدفات رؤية السعودية 2030.

محمد بن عبدالله الجدعان

رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين

01. القسم التمهيـدي 5

1-1 التقديم 6

1-2 قائمة المحتويات 7

1-3 قائمة الرسوم البيانية 8

1-4 المصطلحات والتعريفات 9

1-5 الملخص التنفيذي 10

02. التقريـر التفصيلـي 13

2-1 المقدمـة 14

2-2 التوجه الاستراتيجي 14

2-2-1 عن المركز الوطني لإدارة الدين 14

2-2-2 الاستراتيجية المؤسسية للمركز 15

2-2-3 مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين 17

2-2-4 الخطط الاستراتيجية 18

2-2-5 الأهداف المتطلع الوصول إليها على المستوى الوطني 20

2-3 موجز الأداء 21

2-3-1 المبادرات المعتمدة 21

2-3-2 شؤون التصنيف الائتماني 21

2-4 موجز الأعمال 22

2-4-1 موجز الأعمال على مستوى القطاع المالي 22

2-4-2 النشاطات الاجتماعية والمؤتمرات والجوائز العالمية والمحلية 34

الخاتمة 35

- رسم بياني (1): تقويم الإصدارات المحلية للعام المالي 2025م 19
- رسم بياني (2): مؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية كما في نهاية سنة التقرير 21
- رسم بياني (3): محفظة الدين ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 22
- رسم بياني (4): متوسط أجل استحقاق محفظة الدين وتكلفة التمويل 22
- رسم بياني (5): إجمالي ما تم تنفيذه من خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 2025م 23
- رسم بياني (6): عمليات إعادة الشراء المبكر خلال العام المالي 2025م 24
- رسم بياني (7): الخط الزمني للإصدارات الشهرية المحلية خلال عام التقرير 25
- رسم بياني (8): أبرز ملامح الإصدارات المحلية والدولية خلال العام المالي 2025م 26
- رسم بياني (9): إجمالي مستحقات أصل الدين 30
- رسم بياني (10): توزيع العوائد من إجمالي محفظة الدين 31
- رسم بياني (11): نسبة الديون المحلية والدولية من إجمالي محفظة الدين 31
- رسم بياني (12): تغيرات التصنيف الائتماني للمملكة في السنتين السابقتين لسنة التقرير 32
- رسم بياني (13): تغيرات التصنيف الائتماني للمملكة خلال سنة التقرير 32

يُقصد بالألفاظ والعبارات الآتية -أينما وردت في هذا التقرير- المعاني الموضحة أمام كل منها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

المركز	المركز الوطني لإدارة الدين.
الوزارة	وزارة المالية.
الدين العام	مجموع الأموال التي استدانتها الحكومة عن طريق إصدارات الدين المختلفة كالسندات والصكوك الحكومية وغيرها.
محفظة الدين	إجمالي التزامات الدين السيادي القائمة على المملكة، وتشمل الدين الممول من خلال أدوات التمويل المحلية والدولية.
قنوات التمويل الخاصة	كالتمويل عبر وكالات ائتمان الصادرات أو القروض المجمعة أو غيرها.
متوسط عمر محفظة الدين	هو متوسط المدة الزمنية المتبقية حتى استحقاق أصل الدين القائم في محفظة الدين.
العائد	إجمالي الدخل المتحقق من الاستثمار، ويُعبّر عنه كنسبة مئوية من قيمة الاستثمار الأصلية.
التصنيف الائتماني	هو مؤشر على الجدارة الائتمانية للدول وقدرتها على خدمة الديون واحتمالية عدم الالتزام بالسداد في وقت الاستحقاق. وتعتمد وكالات التصنيف الائتماني في تحليلها بالنظر إلى العوامل المالية، الاقتصادية، المؤسساتية، ومستوى التعرض أو الانكشاف للمتغيرات الخارجية.
منحنى العائد	هو منحنى يوضح سعر (الفائدة/العائد) في نقطة زمنية محددة لأدوات الدين ذات الجودة الائتمانية المتساوية بتواريخ استحقاق مختلفة.
المتعامل الأولي	مؤسسة مالية مصرح لها بتوزيع واستلام طلبات وتغطية الاكتتاب لإصدارات الدين الحكومية المحلية.
تكلفة التمويل	ما يلتزم المتمول بأدائه بخلاف مبلغ التمويل، ويمكن التعبير عنه بنسبة مئوية ثابتة أو متغيرة من مبلغ التمويل.
حجم الإصدار	هو المبلغ النهائي المعتمد من صاحب الصلاحية للاقتراض من أسواق الدين.
ريالاً	الريال السعودي.
السوق	هو سوق أدوات الدين المحلي في المملكة العربية السعودية أو الأسواق العالمية التي يتم خلالها طرح وتداول أدوات الدين.
السوق الثانوي	سوق مالية يتم فيها تداول الأوراق المالية القائمة، مثل الأسهم والسندات والصكوك، بين المستثمرين بدلاً من الحصول عليها مباشرة من المُصدّر لها.
المملكة	المملكة العربية السعودية.
سنة التقرير	العام المالي 1446-1447 هـ الموافق 2025م.

يستعرض الملخص التنفيذي للتقرير السنوي للمركز الوطني لإدارة الدين للعام المالي 1446 - 1447هـ (2025م) أبرز الجهود والنتائج المحققة خلال العام. ويقدّم رؤية شاملة للإنجازات النوعية التي أسهمت في تعزيز قدرات المركز ورفع جاهزيته للقيام بمهامه الأساسية بكفاءة أعلى.

1 | أبرز مواضيع التقرير

تطورات محفظة الدين العام

بلغ إجمالي محفظة الدين السيادي القائم بنهاية عام 2025م نحو 1,519 مليار ريال سعودي، حيث يُشكّل الدين المحلي 62% من إجمالي المحفظة، بينما بلغت نسبة الدين الدولي 38%. كما بلغ توزيع المحفظة من حيث هيكل التسعير 87% ديون ذات سعر فائدة ثابت، و 13% ديون ذات سعر فائدة متغير.

وتظهر مؤشرات المحفظة محافظة المملكة على مستويات المخاطر المستهدفة ضمن استراتيجية الدين متوسطة المدى. إذ بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025م نحو 33%، مقارنة بـ 25.9% بنهاية عام 2024م، وذلك تماشيًا مع السياسة المالية التوسعية للمملكة. ويعكس هذا التوجه استمرار تنفيذ الإصلاحات المالية، وتحسن الأنشطة غير النفطية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، إلى جانب رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتبني سياسات إنفاق موجهة ومضادة للتقلبات الاقتصادية، مع الحفاظ على الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل.

محفظة الدين ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (2018 - 2025، نسبة مئوية، مليار ﷼)

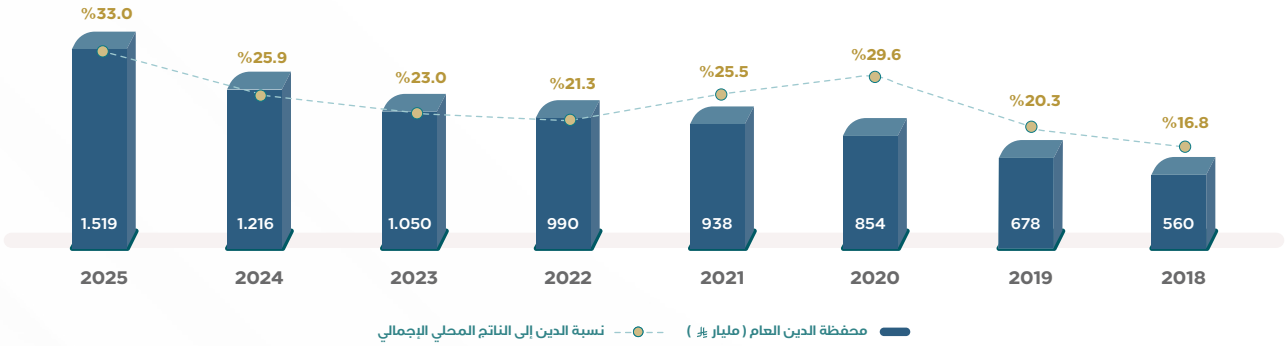

خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1446-1447هـ الموافق 2025م

واصلت المملكة خلال عام 2025م ترسيخ مكانتها كجهة إصدار سيادية موثوقة في أسواق الدين، مدعومة بثقة المستثمرين واستقرار مستويات الطلب على الإصدارات الحكومية. وقد بلغ إجمالي عمليات التمويل المنفذة خلال العام نحو 401 مليار ريال سعودي، وتنوعت أدوات التمويل المستخدمة بما يعكس التزام المركز بتنويع قاعدة المستثمرين، وتحسين هيكل محفظة الدين السيادي، والاستفادة من أوضاع السوق بصورة فعّالة.

إجمالي ما تم تنفيذه من خطة الاقتراض السنوية للعام المالي (2025م، مليار ﷼)

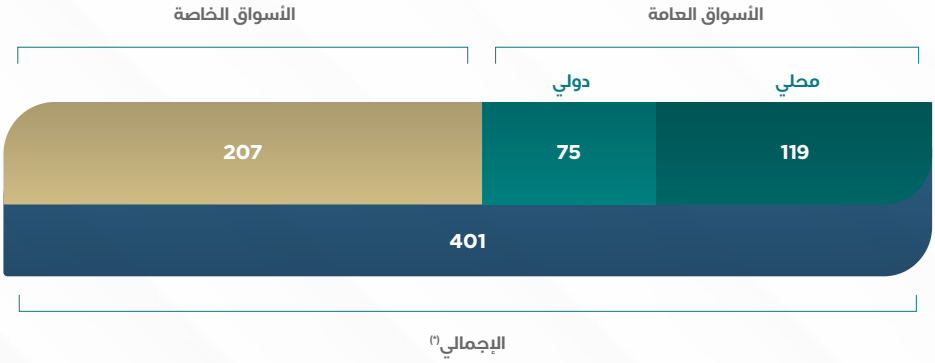

[1] تشمل مبلغ 101 مليار ريال لتمويل سنوات لاحقة ومبلغ 38 مليار ريال لسداد أصل الدين المستحق خلال سنة التقرير.

عمليات التمويل الإضافية

خلال عام 2025م، نّفذ المركز الوطني لإدارة الدين عمليات تمويل إضافية تجاوزت المستهدفات الأولية الواردة في خطة الاقتراض السنوية، وذلك في إطار نهج تمويلي مدروس ومتسق مع السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية للمملكة. وقد تم تأمين هذا التمويل الإضافي بالكامل عبر قنوات التمويل الخاصة، بما يحقق تلبية الاحتياجات التمويلية دون إحداث ضغوط على أسواق الدين العامة. ويعكس هذا التوجه إلى الاستفادة من فترات مواتية في أوضاع السوق، مع الحفاظ على توازن هيكل الدين واستدامته، وضمان استقرار السوق وكفاءة التسعير، وتعزيز قدرة السوق على استيعاب الإصدارات السيادية العامة بشكل منظم.

عمليات إعادة الشراء المبكر للصكوك والسندات

في إطار جهود المركز لتقليل مخاطر إعادة التمويل المرتبطة بمحفظة الدين، نفذت خلال عام 2025م عملية إعادة شراء مبكر محلية تجاوزت قيمتها الإجمالية 60 مليار ريال سعودي. شملت العملية استردادًا جزئيا لأدوات دين تستحق خلال الفترة من عام 2025م إلى عام 2029م، مقابل إصدار أدوات دين جديدة بآجال استحقاق أطول، بما يعزز توزيع الاستحقاقات ويخفف من الضغوط التمويلية على المدى القصير. ويعكس هذا النهج الاستباقي التزام المركز باتباع إطار دين مدروس ومستدام، يسهم في تحسين هيكل المحفظة وتقليل التركز الزمني للاستحقاقات، بما يدعم استقرار السوق وكفاءة إدارة محفظة الدين.

عمليات إعادة الشراء المبكر خلال العام المالي (2025م مليار ﷼)

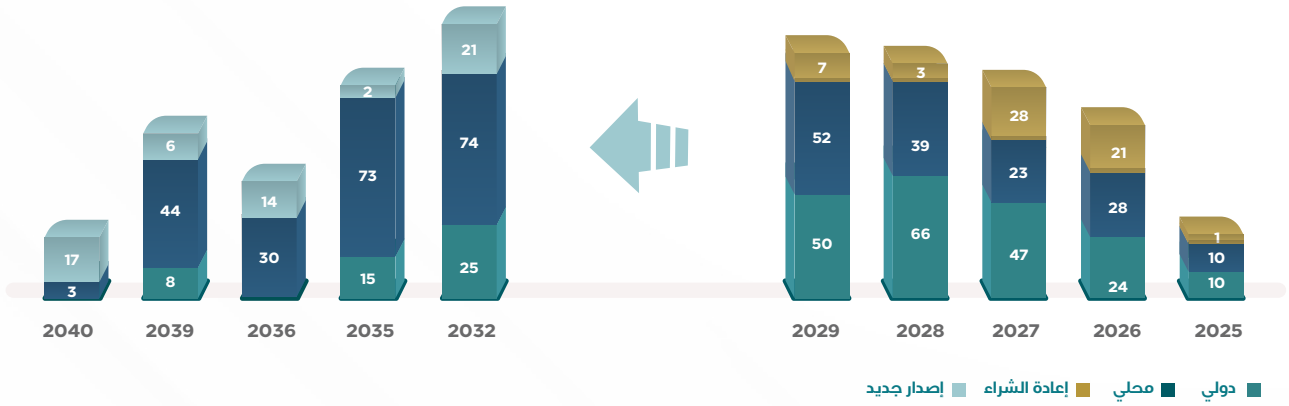

التصنيف الائتماني

واصل المركز جهوده لمتابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، مع الالتزام بالتنسيق الفعّال مع وكالات التصنيف الائتماني العالمية بشكل استباقي ومنهجي. تركز هذه الجهود على ضمان دقة البيانات المتاحة وتعزيز مستوى الشفافية في عرض التطورات المالية والاقتصادية للمملكة.

S&P Global

وكالة ستاندرد آند بورز

رفعت تصنيف المملكة **من "A"** إلى **"A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة** في **مارس 2025م.**

FitchRatings

وكالة فيتش

أكدت تصنيف المملكة **عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة** في **يوليو 2025م.**

MOODY'S

وكالة موديز

أكدت تحديث تصنيف للمملكة **عند "Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقرة** في **ديسمبر 2025م.**

مبـادرات تم تفعليهـا

مبادرة منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة

عمل المركز بالتعاون مع القطاع الخاص على تحسين منتج الادخار (صح) عبر:

- تعديل هيكل البرنامج وتحسين المعاملة الزكوية للمدخرين.
- تعزيز استمرارية المبادرة للعام القادم من خلال دراسة جوانب التحسين والتعاون مع القطاع الخاص لتطوير المنتجات الادخارية.

المساهمة بمبادرات تطوير سوق الدين المحلي

في إطار جهود المركز الوطني لإدارة الدين لتطوير أسواق الدين وتعزيز حضور المؤسسات المالية الدولية والمحلية فيها، وقّعت وزارة المالية والمركز اتفاقية مع بنك "سوسيتيه جنرال" ليصبح أحد المتعاملين الأوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية.

02

التقريــر التفصيلــي

المقدمـــــة 2-1

أُعدّ التقرير السنوي للمركز الوطني لإدارة الدين للعام المالي 1446-1447هـ الموافق 2025م؛ استجابةً لمتطلبات المادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/13) وتاريخ 1414/3/3هـ، والمادة الثانية عشرة من تنظيم المركز الوطني لإدارة الدين الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (139) وتاريخ 1441/2/16هـ ، وقد روعي في منهجية إعداد التقرير قرار مجلس الوزراء رقم (233) وتاريخ 1443/4/18هـ.الصادر بالموافقة على دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة.

ويتّبع التقرير أعلى معايير الشفافية، رغبةً من المركز في توثيق الأعمال التي شكّلت مُنعطفات مهمة ومفصلية في مسيرة المركز خلال العام المنصرم، تماشيًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، وإطلاع أصحاب القرار والمختصين والعموم على ما تحقق من نتائج، وما واجهه من تحديات، إضافة إلى ما يراه من مقترحات؛ لتحسين سير العمل فيه لتحقيق الأثر في رحلة التحول النوعي بالمملكة.

التوجـه الاستراتيجـي 2-2

عن المركز الوطني لإدارة الدين 2-2-1

تأسس المركز الوطني لإدارة الدين عام 2015م كإحدى مبادرات برنامج التحول الوطني تحت مسمى مكتب "إدارة الدين العام"، وذلك حتى صدور قرار مجلس الوزراء رقم (139) بتاريخ 1441/2/16هـ، القاضي بتحويله إلى "المركز الوطني لإدارة الدين".
ويتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية المستقلة، والاستقلال المالي والإداري، ويرتبط تنظيميًا بوزير المالية؛ للقيام بمهام إدارة الدين، بما يشمل تأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، بمستويات مخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة، وتحقيق استدامة وصول المملكة إلى مختلف الأسواق العالمية بتسعير عادل.

المهـام والمسؤوليـات

يضطلع المركز بمهام ومسؤوليات تضمن استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين، لترتيب وإدارة إصدارات أدوات الدين السيادية بتسعير عادل، وذلك ضمن أُطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر بما يتوافق مع السياسات المالية للمملكة.
ويتابع - ضمن اختصاصاته - شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، ويُسهم في تعزيز سياسة الدين العام للمملكة وتطويرها، وتأمين احتياجاتها من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، من خلال الإسهام في وضع استراتيجية متوسطة المدى وخطة سنوية للاقتراض، تراعي مستهدفات "رؤية السعودية 2030 " في تعزيز نمو القطاع المالي واستدامته.

الأهـــداف

- **استراتيجية الدين**: الإسهام في وضع سياسة الدين العام للمملكة العربية السعودية وتطويرها، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد.
- **استدامة التمويل**: ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.
- **التصنيف الائتماني**: متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
- **التمكين والدعم**: تقديم خدمات استشارية واقتراح خطط تنفيذية للأجهزة الحكومية والشركات التي تمتلك فيها الدولة ما يزيد على (50%) من رأس مالها والمؤسسات العامة في مجال اختصاص المركز، بما في ذلك تجميع بيانات الدين العام المباشر وغير المباشر ومعالجتها ومتابعتها، والتفاوض حول إعادة هيكلة الديون أو إعادة تسعيرها أو إعادة التعاقد عليها، أو خدمات تتعلق بسياسات التحوط، أو إدارة علاقات المستثمرين في أدوات الدين العام، أو شؤون التصنيف الائتماني، أو غيرها من الخدمات ذات العلاقة.

الاستراتيجيـة المؤسسيـة للمركـز 2-2-2

انطلاقًا مـن متطلبـات المرحلـة المقبلـة، اعتمـد المركـز اسـتراتيجيته المؤسسـية الجديـدة التـي تحـدد أولوياتـه خلال الأعـوام القادمـة، وتركـز علـى تعزيـز اسـتدامة إدارة الديـن العـام، وتلبيـة الاحتياجـات التمويليـة للدولـة بكفـاءة ومسـؤولية، وتطويـر منظومـة التواصـل مـع المسـتثمرين وإدارة التصنيـف الائتمانـي، إلـى جانـب الارتقـاء بـالأداء المؤسسـي، بمـا ينسـجم مـع مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030 ويدعـم اسـتقرار الاقتصـاد.

وكانـت الاسـتراتيجية المؤسسـية للمركـز المعتمـدة خلال العـام المالـي 1444–1445هـ (2023م)، قـد شـكّلت خارطـة طريـق توجـه أعمـال المركـز حتـى العـام المالـي 1446–1447هـ (2025م). والـذي جـرى تصميمهـا بحيـث ترتكـز علـى أربعـة أهـداف اسـتراتيجية رئيسـية تُسـهم فـي تحقيـق المخرجـات المسـتهدفة وتعزيـز دور المركـز فـي إدارة الديـن العـام بكفـاءة وفاعليـة.

أن نكون مركز التميز في تقديم حلول التمويل المستدامة للحكومة

- المساهمة الاستباقية لتحقيق التصنيف الائتماني
- تأمين تمويل مستدام يتماشى مع سياسة الدين الحكومي
- تلبية احتياجات التمويل لأصحاب المصلحة الرئيسيين

التمركز الاستراتيجي

التوجـه فـي أن يكـون المركـز مصـدرًا للمعرفـة وتحليـل البيانـات فيمـا يتعلـق بالديـن العـام، وبنـاء قصـة ائتمانيـة متماسـكة للمملكـة، وتعزيـز الصـورة الذهنيـة للمركـز.

تميز الأعمال

التفعيـل الكامـل لتنظيـم المركـز مـن خلال الشـراكات الاسـتراتيجية، وتطويـر سياسـات الأعمـال، وإدارة محفظـة فعالـة لتحقيـق خطـة الاقتـراض السـنوية بمـا يتماشـى مـع مسـتويات مخاطـر الديـن المعتمـدة.

النمو المستدام

التفعيـل الكامـل لتنظيـم المركـز مـع التوسـع بالمنتجـات التمويليـة والخدمـات الاستشـارية وتوسـيع قاعـدة المسـتثمرين.

منشأة مرنة

تعزيز القدرات والموارد بهدف تمكين أعمال المركز الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية المؤسسية من خلال تسريع التحول الرقمي، وتمكين الحوكمة الفعّالة والتحول التشغيلي، إضافة إلى ضمان منظمة عالية الأداء.

الرؤيـــة

أن نكـون مركـز التميـز فـي توفيـر حلـول تمويليـة مسـتدامة للقطـاع الحكومـي فـي المملكـة.

الرسالـــة

إدارة الديـن العـام وشـؤون التصنيـف الائتمانـي وتوفيـر حلـول تمويليـة مسـتدامة واستشـارات نوعيـة نحـو النمـو والازدهـار الاقتصـادي فـي المملكـة.

القيـــم

- التعـاون
- المرونـة
- الموثوقيـة
- النزاهـة

جرى العمل خلال عام 2025م على تحديث واعتماد استراتيجية المركز (من 2026م إلى 2030م):

وترتكـز على أربعـة أهداف استراتيجيـة

أن نكـون مركـز التميـز في تقديـم حلـول التمويـل المستدامـة للحكومـة

توفير احتياجات تمويل الحكومة وفق أسعار عادلة

- ضمان تلبية احتياجات التمويل المستمرة للمملكة.
- الوصـول إلى تسعيـر عادل علـى المدى المتوسط والطويل.
- توسيع مصادر التمويل.

الإدارة المرنـة لمحفظـة الديـن السـيادي مـن أجـل ضمـان الاستدامة على المدى الطويل

- الحـد مـن المخاطـر التي قد تتعـرض لها محفظة الدين السيادي.
- تمكيـن مركـز الحكومة مـن خلال توفير التحليل والمشـورة في مجالات الشـؤون الماليـة الكليـة، واسـتراتيجية الديـن، والمسائل ذات الصلة.
- متابعة دين القطاع العـام وإدارة الالتزامات الطارئة.

الإدارة الفعالة للتصنيف الائتماني السـيادي للمملكـة، وتوطيد ثقة المستثمرين على المدى الطويل

- إدارة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بأقصى قدرٍ من الكفاءة والفعالية.
- تعزيز السردية الائتمانية للمملكة.
- توطيد ثقة المسـتثمرين من خلال زيادة مسـتوى الشفافيـة والوضـوح في التقديرات.

توسيع قاعدة الكفاءات الماهرة، بالتزامن مع الارتقاء بمستوى كفاءة العمليات وفعاليتها

- استقطاب الكفاءات عالية المهارة في مجالات الدين.
- ضمان كفاءة عمليات إدارة الدين وفعاليتها.

مجلـس إدارة المركز الوطنـي لإدارة الديـن 2-2-3

يضم مجلس إدارة المركز، ثلاثة أعضاء من المختصين وذوي الخبرة بمجال عمل المركز وبعضوية الرئيس التنفيذي للمركز، وذلك برئاسة معالي وزير المالية، وفقًا للمادة الخامسة من تنظيم المركز الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (139) وتاريخ 1442/2/16هـ، وبناءً على الأمر السامي رقم (47526) وتاريخ 1441/8/9هـ.

حيث ابتدأت الدورة الأولى للمجلس بتاريخ 1441/8/9هـ الموافق 2020/4/3م، وانتهت بإتمام ثلاث سنوات في 1444/8/8هـ الموافق 2023/2/28م، وأعيد تشكيله بالتجديد لجميع الأعضاء بالأمر السامي رقم (67001) وتاريخ 1444/9/28هـ الموافق 2023/4/19م، وينتهي بإتمام ثلاث سنوات بتاريخ 1447/9/28هـ الموافق 2026/3/17م.

أعضـاء مجلـس إدارة المركـز الوطنـي لإدارة الدين

معـالي الأستـاذ
محمد بن عبدالله الجدعان
رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين

معـالي الأستـاذ
أيمن بن محمد السياري
عضـو

سعـادة الأستـاذ
هاني بن مديني المديني
عضـو - الرئيس التنفيذي

سعـادة الأستـاذ
فيليب أنديرسون
عضـو

سعـادة الأستـاذ
سبينسير ليك
عضـو

الخطـط الاستراتيجيـة 2-2-4

استراتيجيـة الديـن العـام

تُمثّل استراتيجية إدارة الدين العام توجه الحكومة وخططها نحو التمويل بمعدلات عادلة على المدى المتوسط أو الطويل وذلك ضمن معايير المخاطر المقبولة، وينبغي لها أن تحقق أهداف إدارة الدين العام الأخرى التي وضعتها الحكومة، مثل: تطوير سوق كفء للأوراق المالية الحكومية والمحافظة عليها وفق توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي إطار ذلك عمل المركز على المساهمة بتطوير استراتيجية الدين العام متوسطة المدى، **والتي تتلخص ملامحها الأساسية فيما يلي:**

- إصدار أدوات الدين السيادية بأسعار مالية عادلة على المدى المتوسط والطويل، وسداد أو إعادة جدولة أصل الدين.
- ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق المال وتنويع قاعدة المستثمرين.
- تطوير السوق المحلي ليتمتع بالكفاءة والعمق لاستيعاب الإصدارات الحكومية وإصدارات القطاع الخاص عن طريق بناء منحنى عائد سيادي لمختلف آجال أدوات الدين السيادية.
- ضمان حصول المملكة على الأسس التنظيمية للتسعير العادل، مع ضمان استدامة واستقرار مستويات الدين العام.
- تعزيز الوصول إلى أسواق الدين الحكومية، وتنويع المستثمرين، واستدامة الوصول إلى تلك الأدوات، ودعم تنمية أسواقها الثانوية.

خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1446-1447هـ الموافق 2025م

يتولى المركز الوطني لإدارة الدين، بالتعاون مع وزارة المالية، إعداد خطة الاقتراض السنوية مع بداية كل عام مالي، حيث تشتمل على معلومات وتوقعات تعكس رؤية المركز وخططه المستقبلية، والتي يمكن تطويرها أو تحديثها خلال العام وفق الاحتياجات التمويلية وتطورات الأسواق المحلية والعالمية. وبناءً على ذلك، نشر المركز خطة الاقتراض لسنة التقرير وتقويم الإصدارات السنوية في السوق المحلية عبر موقعه الإلكتروني ومشاركتها مع الجهات ذات العلاقة، بهدف تمكين المستثمرين من تخصيص محافظهم من الأوراق المالية الحكومية بدقة وفي الوقت المناسب، بما يعزز مبادئ الإفصاح والشفافية.

المبادئ التوجيهية للتمويل للعام المالي 1446-1447هـ الموافق 2025م

تم تحديد المبادئ التوجيهية للتمويل خلال سنة التقرير استنادًا إلى خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 2025م، والتي تهدف إلى ضمان تأمين الاحتياجات التمويلية للمملكة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، مع المحافظة على مستويات مخاطر مدروسة، وضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات دين سيادية بأسعار عادلة ووفق أطر واضحة لإدارة المخاطر.

وتضمنت المبادئ التوجيهية للعام المالي 2025م مواصلة تنويع قنوات التمويل المتاحة، سواء عبر أسواق الدين المحلية والدولية أو من خلال القنوات الخاصة، بما في ذلك التوسع في التمويل عبر وكالات ائتمان الصادرات، وتمويل مشاريع البنية التحتية، ودراسة الفرص المتاحة للدخول في عمليات جديدة وفق ظروف السوق. وتهدف هذه المبادرات إلى توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز حضور المملكة في الأسواق العالمية.

كما واصل المركز مراقبة تطورات الأسواق بشكل استباقي لاغتنام الفرص التي من شأنها تعزيز خصائص محفظة الدين، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في أسعار الفائدة. ومن المتوقع أن يظل توزيع محفظة الدين بين التمويل المحلي والدولي قريبًا من مستوياته التاريخية، إلى جانب خفض صافي التمويل من الأسواق العامة بالدولار الأمريكي مقارنة بالعام السابق.

ولضمان تلبية الاحتياجات التمويلية الحكومية لعام 2025م، يعتمد التوزيع المتوقع لقنوات التمويل على ظروف السوق واهتمامات المستثمرين، وقد يختلف عن النطاقات التقديرية الموضحة أدناه، بما في ذلك صافي عمليات التمويل عبر:

سوق الدين المحلي

بنسبة تصل إلى **25%**
من إجمالي مبلغ التمويل المتوقع للعام

أسواق الدين الدولية

بنسبة تصل إلى **45%**
من إجمالي مبلغ التمويل المتوقع للعام

قنوات الأسواق الخاصة

بنسبة تصل إلى **30%**
من إجمالي مبلغ التمويل المتوقع للعام

استراتيجيـة علاقـات المستثمريـن في العام 2025م

واصل المركز تواصله وتعاملَه مع مستثمريه المحليين والدوليين عبر الحملات الترويجية محليًا ودوليًا، حيث قام بزيارة المستثمرين في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية لمشاركة آخر التحديثات والتطورات في الاقتصاد السعودي، إضافة إلى مناقشة الموضوعات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة والاستدامة في المملكة. كما عمل المركز على دعوة المستثمرين لزيارة المملكة والالتقاء بعدد من القيادات والاطلاع على المشاريع الكبرى تحت مظلة رؤية السعودية 2030. وكان التركيز خلال عام 2025م على توسيع قاعدة المستثمرين بوصفه هدفًا رئيسيًا للمركز.

تقويـم الإصـدارات المحليـة للديـن

رسم بياني (1): تقويم الإصدارات المحلية للعام المالي 2025م

الأهداف المتطلع الوصول إليها على المستوى الوطني 2-2-5

أهداف المركز على مستوى "رؤية السعودية 2030"

ركائز الرؤية	المحاور	البرامج	الأهداف
اقتصاد مزدهر	تنمية وتنويع الاقتصاد	برنامج تطوير القطاع المالي برنامج صندوق الاستثمارات العامة	• تطوير أسواق الدين المحلية. • تطوير العلاقات الاقتصادية مع المشاركين بالأسواق. • تطوير مكانة المملكة في الأسواق العالمية. • تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة. • تطوير سياسة مالية مستدامة. • تطوير إطار تمويل مستدام. • جذب رؤوس أموال دولية للسوق المحلي.
مجتمع حيوي	تعزيز القيم الإنسانية والهوية الوطنية تمكين حياة عامرة وصحية	برنامج الإسكان	إتاحة فرص تملك السكن الملائم للأسر السعودية (عبر خلق منحنى عائد مرجعي للمنتجات التمويلية).
وطن طموح	تعزيز فعالية الحكومة تمكين المسؤولية الاجتماعية	برنامج تطوير القطاع المالي	• نشر قصة المملكة الائتمانية للمستثمرين الدوليين. • تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار).

إسهامات المركز في تحقيق "رؤية السعودية 2030"

يقوم المركز الوطني لإدارة الدين بإسهامات مباشرة وغير مباشرة في تحقيق مستهدفات عدد من البرامج والمبادرات الموكلة إليه تماشياً مع تطلعات رؤية السعودية 2030 بهدف توحيد الجهود لتحقيق التنويع الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

إسهامات مباشرة	برنامج تطوير القطاع المالي	**مبادرة (منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة)** يشارك المركز في تحقيق تلك المبادرة التي تُعنى بتقديم منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة؛ لتحفيز الادخار للمواطنين والمقيمين من خلال توفير منتجات مخصصة، وتعزيز المنافسة على الادخار، والسماح للأفراد بالادخار في هذه المنتجات من خلال التعاون مع القطاع الخاص. **التمويل المستدام في المملكة العربية السعودية** يشارك المركز في إطار اختصاصاته للعمل على إصدار أدوات دين سيادية مستدامة أو حلول تمويلية أخرى، وإصدار إطار عمل مستدام يتضمنها، بالإضافة إلى العمل على تطوير الصورة الذهنية لتحسين تقييم المملكة لدى وكالات تقييم المعايير البيئية، والاجتماعية وإدارة الحوكمة (ESG Rating Agencies). **لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين** يعمل المركز بالتعاون مع أعضاء اللجنة من الجهات المعنية بشكل مستمر على تقييم ومراجعة الأنظمة واللوائح والإجراءات المتعلقة بأسواق الدين المحلية، سعيًا لتطوير أسواق الدين المحلية، والوصول الى قاعدة أكبر من المستثمرين، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية؛ بما يتواءم مع أفضل الممارسات العالمية.
إسهامات غير مباشرة	يسهم المركز بشكل غير مباشر في إصدارات البرامج: "برنامج صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج الإسكان. وبرنامج التخصيص"، وذلك ضمن مساهماته في تطوير أسواق الدين المحلية ليتمتع بالكفاءة والعمق، عن طريق بناء منحنى عائد سيادي لمختلف آجال أدوات الدين لاستيعاب الإصدارات الحكومية وإصدارات القطاع الخاص.	

المبـــادرات المعتمـــدة 2-3-1

المبادرة	حالـــة المبادرة	تاريخ الابتداء	موجز سير الأعمـــال	نسبة الاكتمال الفعليـــة	نسبة الاكتمال المخططـــة	تاريخ الانتهاء المحـــدد	برنامج تحقيق الرؤية (إن وجد)
تطويـــر هيكلـــة الإجارة لمنتج صـــح	مكتملة	2024/03/01م	تم الانتهاء	100%	100%	2024/12/01م	برنامج تطويـر القطاع المالي

الهـــدف (وصف الهدف)	تعظيم المنفعة وتقليل التكلفة بتطوير الهيكل الخاص بمنتج صح وتحويله من صيغة مرابحة إلى صيغة إجارة ليتم أول إصدار في شهر مارس 2025م.	تحـــديد نوع الهدف	استراتيجية مرتبطة بالرؤية.

شـــؤون التصنيـف الائتمـاني 2-3-2

واصل المركز جهوده لمتابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، مع الالتزام بالتنسيق الفعّال مع وكالات التصنيف الائتماني العالمية بشكل استباقي ومنهجي. تركز هذه الجهود على ضمان دقة البيانات المتاحة وتعزيز مستوى الشفافية في عرض التطورات المالية والاقتصادية للمملكة.

كما يعمل المركز على تعزيز التواصل مع وكالات التصنيف من خلال اجتماعات دورية تهدف إلى مناقشة مستجدات الأداء المالي والاقتصادي بالموائمة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بالإضافة إلى تنظيم زيارات ميدانية تبرز آخر تطورات المشاريع الكبرى، مما يسهم في عكس القصة الائتمانية للمملكة بشكل شامل عبر مختلف القطاعات. هذه الخطوات تساعد في دعم الصورة الإيجابية لمؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية.

علاوة على ذلك، يقوم المركز بتحليل منهجيات وكالات التصنيف لدراسة الآثار المستقبلية المرتبطة بتطورات الدين العام وتأثيرها على التصنيف الائتماني للمملكة. يهدف هذا التحليل إلى ضمان وضع الخطط المستقبلية بشكل فعال واستباقي، مما يعزز القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

مؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية كما في نهاية سنة التقرير:

S&P Global
تقييم وكالة إس اند بي لتصنيف المملكة

رفعت تصنيف المملكة من **"A" إلى "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة** في مارس 2025م.

FitchRatings
تقييم وكالة فيتش لتصنيف المملكة

أكدت تصنيف المملكة عند **"A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة** في يوليو 2025م.

MOODY'S
تقييم وكالة موديز لتصنيف المملكة

حدثت وكالة التصنيف التقرير الائتماني للمملكة عند **"Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقرة** في ديسمبر 2025م.

رسم بياني (2): مؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية كما في نهاية سنة التقرير

موجـز الأعمـال على مستـوى القطـاع المالي 2-4-1

محفظـة الديـن السياديـة

نظرة عامة على محفظة الدين

بلـغ إجمالـي محفظـة الديـن السـيادي القائـم بنهايـة عـام 2025م نحـو 1,519 مليـار ريـال سـعودي، حيـث يُشـكّل الديـن المحلـي 62% مـن إجمالـي المحفظـة، بينمـا بلغـت نسـبة الديـن الدولـي 38%. كمـا بلـغ توزيـع المحفظـة مـن حيـث هيـكل التسـعير 87% ديـون ذات سـعر فائـدة ثابـت، و13% ديـون ذات سـعر فائـدة متغيـر.

وتظهـر مؤشـرات المحفظـة محافظـة المملكـة علـى مسـتويات المخاطـر المسـتهدفة ضمـن اسـتراتيجية الديـن متوسـطة المـدى. إذ بلغـت نسـبة الديـن إلـى الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي عـام 2025م نحـو 33%، مقارنـة بـ 25.9% بنهايـة عـام 2024م، وذلـك تماشـيًا مـع السياسـة الماليـة التوسـعية للمملكـة. ويعكـس هـذا التوجـه اسـتمرار تنفيـذ الإصلاحـات الماليـة، وتحسـن الأنشـطة غيـر النفطيـة، وتنويـع القاعـدة الاقتصاديـة، إلـى جانـب رفـع كفـاءة الإنفـاق الحكومـي وتبنـي سياسـات إنفـاق موجهـة ومضـادة للتقلبـات الاقتصاديـة، مـع الحفـاظ علـى الاسـتدامة الماليـة علـى المـدى المتوسـط والطويـل.

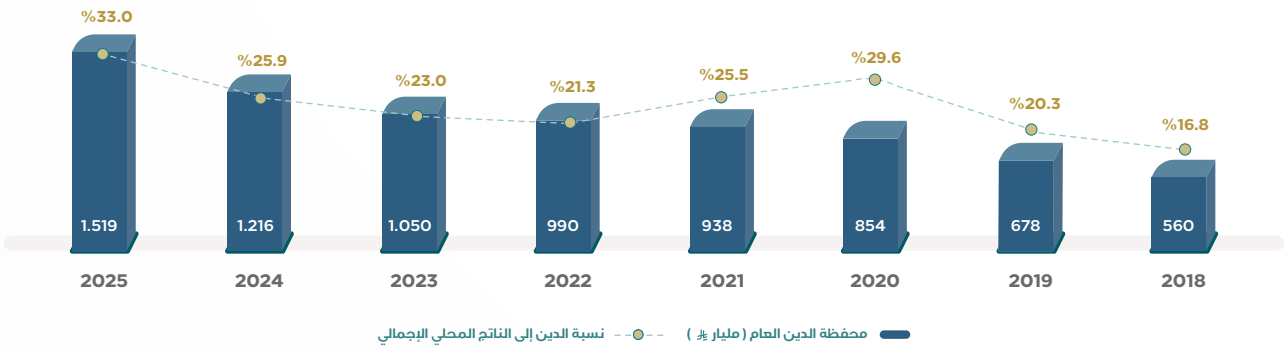

رسم بياني (3): محفظة الدين ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

تكلفة التمويل ومتوسط عمر محفظة الدين العام

بلغـت تكلفـة التمويـل[1] لمحفظـة الديـن السـيادي للمملكـة نحـو 3,79% بنهايـة عـام 2025م. وتضـم محفظـة الديـن القائـم آجـال اسـتحقاق تمتـد حتـى 36 عامًـا، فيمـا بلـغ متوسـط أجـل الاسـتحقاق للمحفظـة نحـو 9.0 سـنوات بنهايـة عـام 2025م، مقارنـة بـ 9.2 سـنوات فـي نهايـة عـام 2024م.

وتجـدر الإشـارة إلـى أنـه علـى الرغـم مـن ارتفـاع تكلفـة التمويـل خلال السـنوات الماضيـة نتيجـة صعـود أسـعار الفائـدة عالميًـا، فقـد عمـل المركـز علـى تنفيـذ جهـود تحوطيـة اسـتباقية أسـهمت فـي إدارة تكلفـة التمويـل والحـد مـن مخاطـر ارتفاعهـا. وشـملت هـذه الجهـود رفـع نسـبة الديـون ذات العائـد الثابـت، وزيـادة متوسـط عمـر المحفظـة، إضافـة إلـى تنفيـذ عمليـات إعـادة شـراء مبكـر، وذلـك بهـدف الحـد مـن تأثيـر ارتفـاع أسـعار الفائـدة علـى تكلفـة التمويـل المسـتقبلية.

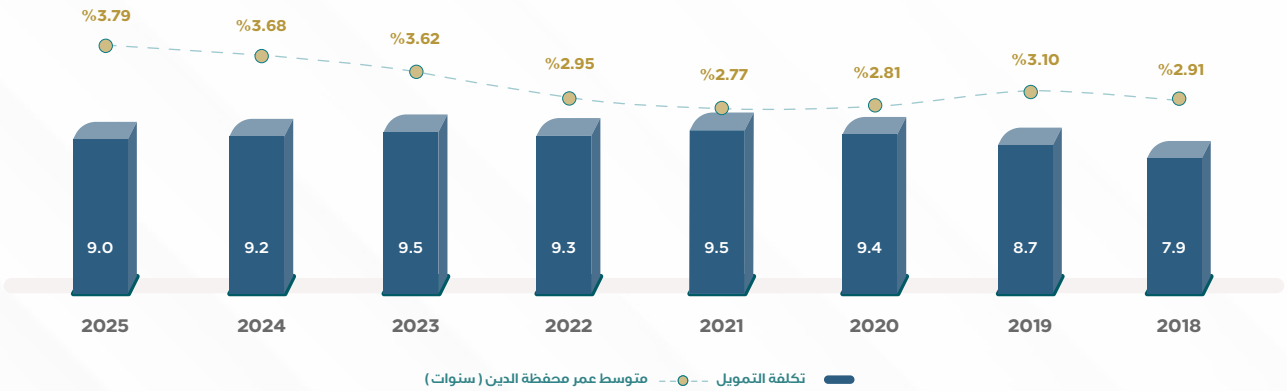

رسم بياني (4): متوسط أجل استحقاق محفظة الدين وتكلفة التمويل

[1] تكلفة التمويل على أساس نقدي.

أداء الاقتراض خلال العام المالي 1446-1447هـ الموافق 2025م

خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1446 - 1447هـ الموافق 2025م

واصلت المملكة خلال عام 2025م ترسيخ مكانتها كجهة إصدار سيادية موثوقة في أسواق الدين، مدعومة بثقة المستثمرين واستقرار مستويات الطلب على الإصدارات الحكومية. وقد بلغ إجمالي عمليات التمويل المنفذة خلال العام نحو 401 مليار ريال سعودي، وتنوعت أدوات التمويل المستخدمة بما يعكس التزام المركز بتنويع قاعدة المستثمرين، وتحسين هيكل محفظة الدين السيادي، والاستفادة من أوضاع السوق بصورة فعّالة.

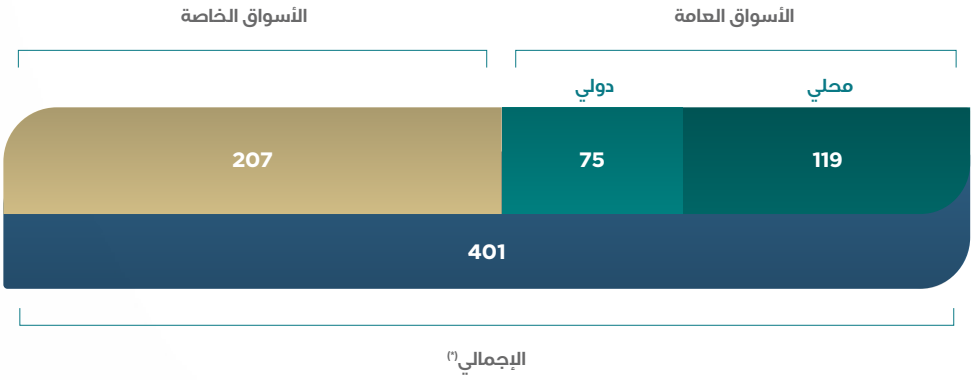

رسم بياني (5): إجمالي ما تم تنفيذه من خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 2025م

عمليـات التمويـل الإضافيـة

خلال عام 2025م، نّفذ المركز الوطني لإدارة الدين عمليات تمويل إضافية تجاوزت المستهدفات الأولية الواردة في خطة الاقتراض السنوية، وذلك في إطار نهج تمويلي مدروس ومتسق مع السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية للمملكة. وقد تم تأمين هذا التمويل الإضافي بالكامل عبر قنوات التمويل الخاصة، بما يحقق تلبية الاحتياجات التمويلية دون إحداث ضغوط على أسواق الدين العامة. ويعكس هذا التوجه إلى الاستفادة من فترات مواتية في أوضاع السوق، مع الحفاظ على توازن هيكل الدين واستدامته، وضمان استقرار السوق وكفاءة التسعير، وتعزيز قدرة السوق على استيعاب الإصدارات السيادية العامة بشكل منظم.

(*) تشمل مبلغ 101 مليار ريال لتمويل سنوات لاحقة ومبلغ 38 مليار ريال لسداد أصل الدين المستحق خلال سنة التقرير.

عمليـات إعادة الشـراء المبكـر للصكـوك والسنـدات

فـي إطـار جهـود المركـز لتقليـل مخاطـر إعـادة التمويـل المرتبطـة بمحفظـة الديـن، نفـذت خلال عـام 2025م عمليـة إعـادة شـراء مبكـر محليـة تجـاوزت قيمتهـا الإجمالية 60 مليـار ريـال سـعودي .شـملت العمليـة اسـترداداً جزئيـا لأدوات ديـن تسـتحق خلال الفتـرة مـن عـام 2025م إلـى عـام 2029م، مقابـل إصـدار أدوات ديـن جديـدة بآجـال اسـتحقاق أطـول، بمـا يعـزز توزيـع الاستحقاقات ويخفـف مـن الضغـوط التمويليـة علـى المـدى القصيـر. ويعكـس هـذا النهـج الاستباقي التـزام المركـز باتبـاع إطـار ديـن مـدروس ومسـتدام، يسـهم فـي تحسـين هيـكل المحفظـة وتقليـل التركـز الزمنـي للاستحقاقات، بمـا يدعـم اسـتقرار السـوق وكفـاءة إدارة محفظـة الديـن.

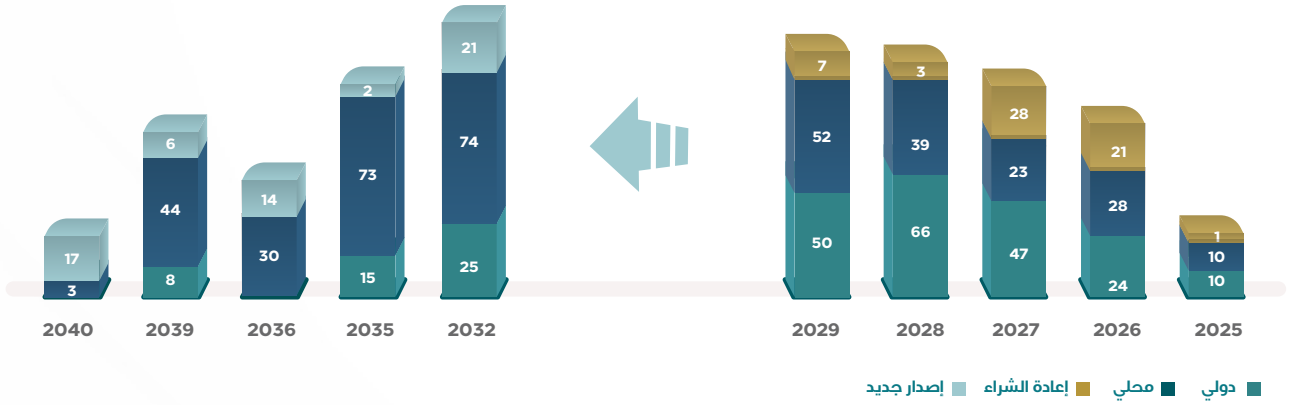

رسم بياني (6): عمليات إعادة الشراء المبكر خلال العام المالي 2025م

الخط الزمني للإصدارات الشهرية المحلية خلال عام التقرير

حجم الإصدارات الشهرية المحلية خلال سنة التقرير (مليار ﷼)

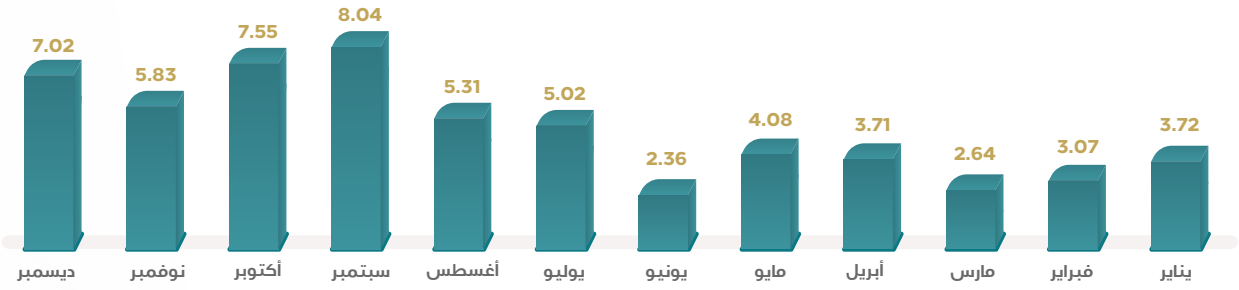

رسم بياني (7): الخط الزمني للإصدارات الشهرية المحلية خلال عام التقرير

01 يناير

إجمالي حجم الإصدار

3.724 مليار ﷼

1.255 مليار ﷼ تستحق في عام 2029م
1.405 مليار ﷼ تستحق في عام 2032م
1.036 مليار ﷼ تستحق في عام 2036م
0.028 مليار ﷼ تستحق في عام 2039م

02 فبراير

إجمالي حجم الإصدار

3.071 مليار ﷼

0.585 مليار ﷼ تستحق في عام 2029م
1.706 مليار ﷼ تستحق في عام 2032م
0.404 مليار ﷼ تستحق في عام 2036م
0.376 مليار ﷼ تستحق في عام 2039م

03 مارس

إجمالي حجم الإصدار

2.640 مليار ﷼

0.364 مليار ﷼ تستحق في عام 2027م
0.316 مليار ﷼ تستحق في عام 2029م
1.460 مليار ﷼ تستحق في عام 2032م
0.500 مليار ﷼ تستحق في عام 2039م

04 أبريل

إجمالي حجم الإصدار

3.710 مليار ﷼

1.315 مليار ﷼ تستحق في عام 2029م
0.080 مليار ﷼ تستحق في عام 2032م
0.765 مليار ﷼ تستحق في عام 2036م
1.550 مليار ﷼ تستحق في عام 2039م

05 مايو

إجمالي حجم الإصدار

4.082 مليار ﷼

0.489 مليار ﷼ تستحق في عام 2029م
1.004 مليار ﷼ تستحق في عام 2032م
1.288 مليار ﷼ تستحق في عام 2036م
1.300 مليار ﷼ تستحق في عام 2039م

06 يونيو

إجمالي حجم الإصدار

2.355 مليار ﷼

0.025 مليار ﷼ تستحق في عام 2027
1.175 مليار ﷼ تستحق في عام 2029
0.500 مليار ﷼ تستحق في عام 2032
0.005 مليار ﷼ تستحق في عام 2036
0.650 مليار ﷼ تستحق في عام 2039

07 يوليو

إجمالي حجم الإصدار

5.020 مليار ﷼

0.776 مليار ﷼ تستحق في عام 2029م
1.339 مليار ﷼ تستحق في عام 2032م
0.823 مليار ﷼ تستحق في عام 2036م
2.081 مليار ﷼ تستحق في عام 2039م

08 أغسطس

إجمالي حجم الإصدار

5.313 مليار ﷼

0.755 مليار ﷼ تستحق في عام 2029م
0.465 مليار ﷼ تستحق في عام 2032م
1.123 مليار ﷼ تستحق في عام 2036م
2.970 مليار ﷼ تستحق في عام 2039م

09 سبتمبر

إجمالي حجم الإصدار

8.036 مليار ﷼

1.240 مليار ﷼ تستحق في عام 2027م
1.053 مليار ﷼ تستحق في عام 2029م
0.795 مليار ﷼ تستحق في عام 2032م
1.271 مليار ﷼ تستحق في عام 2036م
3.677 مليار ﷼ تستحق في عام 2039م

10 أكتوبر

إجمالي حجم الإصدار

7.547 مليار ﷼

0.538 مليار ﷼ تستحق في عام 2029م
0.493 مليار ﷼ تستحق في عام 2032م
2.451 مليار ﷼ تستحق في عام 2036م
4.065 مليار ﷼ تستحق في عام 2039م

11 نوفمبر

إجمالي حجم الإصدار

5.832 مليار ﷼

0.700 مليار ﷼ تستحق في عام 2027م
1.375 مليار ﷼ تستحق في عام 2029م
0.180 مليار ﷼ تستحق في عام 2032م
0.197 مليار ﷼ تستحق في عام 2036م
3.380 مليار ﷼ تستحق في عام 2039م

12 ديسمبر

إجمالي حجم الإصدار

7.016 مليار ﷼

1.236 مليار ﷼ تستحق في عام 2027م
0.335 مليار ﷼ تستحق في عام 2029م
1.180 مليار ﷼ تستحق في عام 2032م
1.692 مليار ﷼ تستحق في عام 2036م
2.573 مليار ﷼ تستحق في عام 2039م

أبرز ملامح الإصدارات المحلية والدولية

شهد عام 2025م تنفيذ استراتيجية إصدار متوازنة عبر قنوات التمويل المحلية والدولية، مدعومة بمستويات طلب قوية وسيولة مستقرة في الأسواق.

الإصـــدارات المحليـــة

توزعت الإصدارات المحلية على خمسة آجال استحقاق رئيسية، بما يتسق مع نهج المركز في الحفاظ على توزيع متوازن لهيكل الاستحقاقات، وتعزيز عمق السوق المحلية ورفع كفاءة التسعير.

الإصـــدارات الدوليـــة

تنوعت الإصدارات الدولية لتشمل سندات وصكوكًا مقومة بالدولار الأمريكي، إلى جانب سندات باليورو، من ضمنها إصدار سيادي أخضر ضمن مسار التمويل المستدام الذي تتبناه المملكة، وأسهم في توسيع قاعدة المستثمرين لتشمل فئات معنية بالاستثمار المرتبط بالبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).

تراوحت أسعار العوائد بين 4.3% الى 5.6% عبر مختلف الأدوات، مما يعكس استقرار التسعير واستمرار الطلب من المستثمرين محليًا ودوليًا.

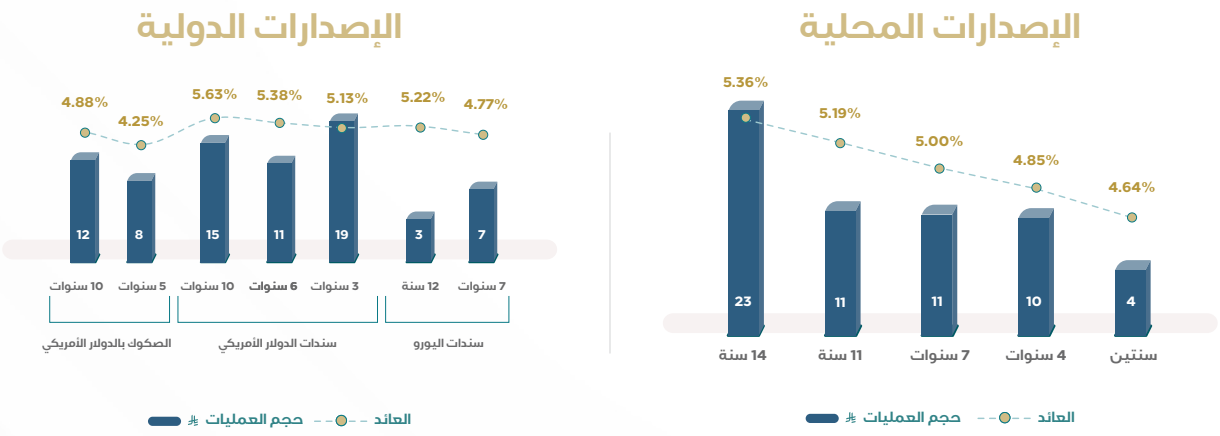

رسم بياني (8): أبرز ملامح الإصدارات المحلية والدولية خلال العام المالي 2025م

الإصدارات الدولية خلال عام التقرير

السندات الدولية بالدولار الأمريكي

في مطلع سنة التقرير، تم إتمام الإصدار الأول للسندات الدولية بالدولار ضمن برنامج سندات حكومة المملكة العربية السعودية الدولي.

بلغ إجمالي
حجم طلبات الاكتتاب
حوالي 37 مليار $
(ما يعادل 138,75 مليار ﷼)

تجاوزت نسبة التغطية
ثلاثة أضعاف إجمالي الإصدار البالغ
12 مليار $
(ما يعادل 45 مليار ﷼)

السندات الدولية باليورو (متضمنة الشريحة الخضراء)

قام المركز بالترتيب للإصدار الدولي للسندات المقومة بعملة اليورو، متضمنًا شريحة خضراء لأول مرة ضمن برنامج سندات حكومة المملكة العربية السعودية الدولي.

بلغ حجم
الشريحة الخضراء
1.5 مليار €
(ما يعادل حوالي 5.90 مليار ﷼)

بلـــغ
إجمـالي الإصـدار
2.5 مليار €
(ما يعادل 8.86 مليار ﷼)

وصل إجمالي
حجم طلبات الاكتتاب
حوالي 10 مليار €

تجاوزت نسبة التغطية
أربعة أضعاف
ما يعادل 39.4 مليار ﷼

الصكوك الدولية بالدولار الأمريكي (بصيغة الإجارة)

أطلق المركز الطرح الدولي لصكوك حكومة المملكة بالدولار الأمريكي ضمن برنامج حكومة المملكة العربية السعودية الدولي لإصدار الصكوك بصيغة الإجارة، ويُعد أول إصدار دولي يعتمد على هيكلة الإجارة.

بلغ إجمالي
حجم طلبات الاكتتاب
حوالي 19 مليار $
(ما يعادل 71.25 مليار ﷼)

تجاوزت نسبة التغطية
ثلاثة أضعاف ونصف إجمالي الإصدار البالغ
5.5 مليار $
(ما يعادل 20.63 مليار ﷼)

المساهمة بتطوير البنية التحتية لأسواق الدين المحلية والدخول في الأسواق الدولية

مبادرة منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة

عمل المركز بالتعاون مع القطاع الخاص على تحسين منتج الادخار (صح) عبر:

- تعديل هيكل البرنامج وتحسين المعاملة الزكوية للمدخرين.
- تعزيز استمرارية المبادرة للعام القادم من خلال دراسة جوانب التحسين والتعاون مع القطاع الخاص لتطوير المنتجات الادخارية.

المساهمة بمبادرات تطوير سوق الدين المحلي

في إطار جهود المركز الوطني لإدارة الدين لتطوير أسواق الدين وتعزيز حضور المؤسسات المالية الدولية والمحلية فيها، وقّعت وزارة المالية والمركز اتفاقية مع بنك "سوسيتيه جنرال" ليصبح أحد المتعاملين الأوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية، **لينضم بذلك إلى قائمة المؤسسات المالية الدولية الخمس المشاركة سابقًا في البرنامج، وهي:**

بنك "بي إن بي باريبا"، وشركة "سيتي جروب"، وشركة "جولدمان ساكس"، وبنك "جي بي مورغان"، وبنك "ستاندرد تشارترد"،

إضافةً إلى عشر مؤسسات مالية محلية تشمل:

البنك الأهلي السعودي، البنك السعودي الأول (ساب)، بنك الجزيرة، مصرف الإنماء، مصرف الراجحي، شركة البلاد للاستثمار (البلاد المالية)، شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال)، شركة الراجحي المالية، شركة دراية المالية، وشركة السعودي الفرنسي كابيتال.

كما عمل المركز على زيادة مساهمة المؤسسات المالية في تطوير السوق المحلي حيث تم عقد ورش عمل متعددة مع المؤسسات المالية و الجهات الحكومية ذات العلاقة لتحسين البنية التحتية لسوق الدين المحلي، وتحسين وصول المشاركين الدوليين له، و طلب تحديث دوري من هذه المؤسسات المالية على التحديات التي يواجهونها لضمان العمل على معالجتها، إضافة إلى حرص المركز على تحسين معدلات السيولة للصكوك المحلية، وعليه تم حث جميع المتعاملين الأوليين المحليين و الدوليين بتوفير تسعيرات دورية في السوق الثانوي.

التفاعل مع المؤسسات المالية والمستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني -على المستويين المحلي، الدولي-

يهدف المركز إلى إبراز مكانة المملكة ودعم مستهدفات رؤية السعودية 2030م من خلال تعزيز التواصل مع وكالات التصنيف الائتماني والمستثمرين والمؤسسات المالية. وفيما يتعلق بالتصنيف الائتماني، عمل المركز على توسيع دائرة التفاعل لتشمل عدة جهات حكومية وشبه حكومية مع وكالات التصنيف الائتماني لعكس القصة الائتمانية للمملكة بصورة شاملة على مختلف القطاعات، إضافةً إلى تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية لتحديث البيانات الاقتصادية والمالية المرتبطة بشؤون التصنيف الائتماني بشكل مستمر.

وفيما يخص علاقات المستثمرين واصل المركز جهوده في بناء صورة إيجابية عن الاقتصاد السعودي والمركز المالي للمملكة، مع التركيز على إبراز متانة الاقتصاد الوطني، والشفافية المالية، واستدامة السياسات الاقتصادية بما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين، حيث شارك المركز في 15 فعالية دولية تضمنت ندوات ومؤتمرات وحلقات نقاشية حضرها عدد كبير من المستثمرين من مختلف أنحاء العالم، بالإضافة الى تنظيم لقاءات في المملكة المتحدة، اليابان، الولايات المتحدة الامريكية، وسنغافورة خلال عام 2025م، وتضمنت عدداً من الاجتماعات مع أكثر من 280 مستثمراً لتحقيق مستهدفات الإصدارات الدولية والمحلية.

ودعماً لتوجهات المملكة الطموحة نحو تحقيق الاستدامة والوصول إلى الحياد الصفري، تم طرح سندات دولية مقومة باليورو متضمنةً شريحة خضراء لأول مرة، حيث بلغت الشريحة الخضراء 1,5 مليار يورو، ويُعتبر هذا الإصدار الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر شريحة سندات خضراء (سيادية غير أوروبية) مقومة باليورو. وقد نجح الإصدار في توسيع قاعدة المستثمرين لتشمل مستثمرين الاستثمار الأخضر من 20 دولة أوروبية، حيث تجاوز الطلب حجم الإصدار، مع تغطية إجمالية تفوق أربعة أضعاف إجمالي الإصدار.

وقام المركز بتوسيع قاعدة المؤسسات المالية ووكالات ائتمان الصادرات، وذلك من خلال بحث فرص التمويل عبر القنوات الخاصة وتعزيز آفاق التعاون المستقبلية لاستخدام السعة التمويلية للمؤسسات المالية بما يخدم مستهدفات الاحتياج التمويلي.

وفي سياق تعزيز التواصل الدولي وتوسيع قاعدة المستثمرين، نظمت وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين "جولة السعودية" على هامش نشر بيان الميزانية العامة. شملت الجولة أكثر من 23 مستثمرًا دوليًا من مختلف أنحاء العالم، حيث تضمن البرنامج زيارات ميدانية إلى أبرز المشاريع والمدن الرئيسية في المملكة، مثل:

- **المنطقة الشرقية** (الدمام - مدينة الجبيل الصناعية)
- **العلا**
- **مشروع البحر الأحمر**
- **الرياض**

ساهمت هذه الجولة في تعزيز الثقة في الفرص الاستثمارية وتوفير معلومات مباشرة للمستثمرين حول البيئة الاستثمارية في المملكة. مما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز القصة الائتمانية للمملكة.

أبرز المستثمرين المنضمين حديثاً للإصدارات المحلية

وشهدت سنة 2025م انضمام مستثمرين جدد من عدة فئات إلى الإصدارات المحلية التي قام المركز بالترتيب لها، وتشمل هذه الفئات عدداً من القطاعات:

- شركات التأمين
- البنوك المحلية والدولية
- الشركات الخاصة
- المستثمرين الدوليين

وأسهمت هذه الجهود في زيادة استثمارات المستثمرين الدوليين في الإصدارات المحلية بما يقارب 100% لعام 2025م مقارنة بعام 2024م.

إدارة مخاطـر الديـون السياديـة

تُعـد إدارة مخاطـر الديـون السـيادية عنصـرًا محوريًـا فـي اسـتراتيجية الديـن التـي يعتمدهـا المركـز الوطنـي لإدارة الديـن، حيـث تسـتند إلـى إطـار منهجـي متيـن لاسـتراتيجية الديـن متوسـطة المـدى. وتهـدف هـذه الاسـتراتيجية إلـى تلبيـة الاحتياجـات التمويليـة للحكومـة بكفـاءة وفعاليـة مـن حيـث التكلفـة، مـع الحفـاظ علـى مسـتوى متـوازن ومسـتدام مـن المخاطـر. وفـي هـذا السـياق، ينسّـق المركـز قراراتـه التمويليـة وفـق أربعـة اعتبـارات رئيسـية للمخاطـر، وهـي:

1 | مخاطر السيولة
2 | مخاطر إعادة التمويل
3 | مخاطر أسعار الفائدة
4 | ومخاطر أسعار الصرف

السيولـــة

يعمـل المركـز بالتعاون مـع الجهـات ذات العلاقة علـى تعزيز عمـق سـوق الديـن المحلـي بمـا يكفـي لاسـتيعاب أحجـام الإصدارات، وضمان استقرار أوضاع السـيولة فـي السـوق. وبالتـوازي مـع ذلـك، يواصـل المركـز الحـد مـن مخاطـر السـيولة علـى المُصـدِر مـن خلال تبنّـي اسـتراتيجيات إعـادة تمويـل مدروسـة، وضمـان مواءمـة الجهـود مـع الجهـات المعنيـة لتوفيـر السـيولة اللازمـة لخدمـة الديـن فـي الوقـت المناسـب.

إعـادة التمويـــل

يبلـغ إجمالـي مسـتحقات أصـل الديـن لعـام 2026م نحـو 52 مليـار ريـال سـعودي. ويتـم التعامـل مـع مخاطـر إعـادة التمويـل عبـر تنفيـذ عمليـات إعـادة الشـراء المبكـر، إلـى جانـب مواصلـة إصـدار أدوات الديـن بالشـكل الأمثـل للحفـاظ علـى متوسـط عمـر محفظـة الديـن العـام للمملكـة والحـد من مخاطـر إعـادة التمويـل.

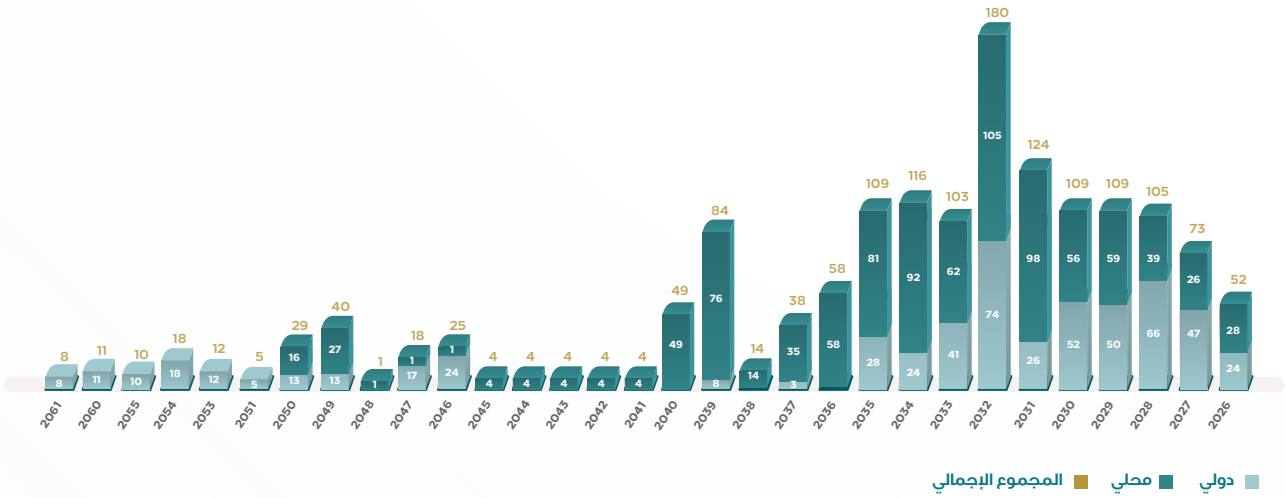

رسم بياني (9): إجمالي مستحقات أصل الدين

الانكشـاف على أسعـار الفائـدة

بنهاية عام 2025، بلغ توزيع عوائد الدين بين الديون ذات العائد الثابت (87%) والديون ذات العائد المتغير (13%)، ويسهم هذا التوزيع المتوازن في تقليل تأثير تقلبات أسعار الفائدة على تكاليف خدمة الدين. ويواصل المركز تقييم أوضاع السوق وإدارة مخاطر أسعار الفائدة بما يضمن استدامة هيكل الدين وكفاءة تكلفته على المدى المتوسط والطويل.

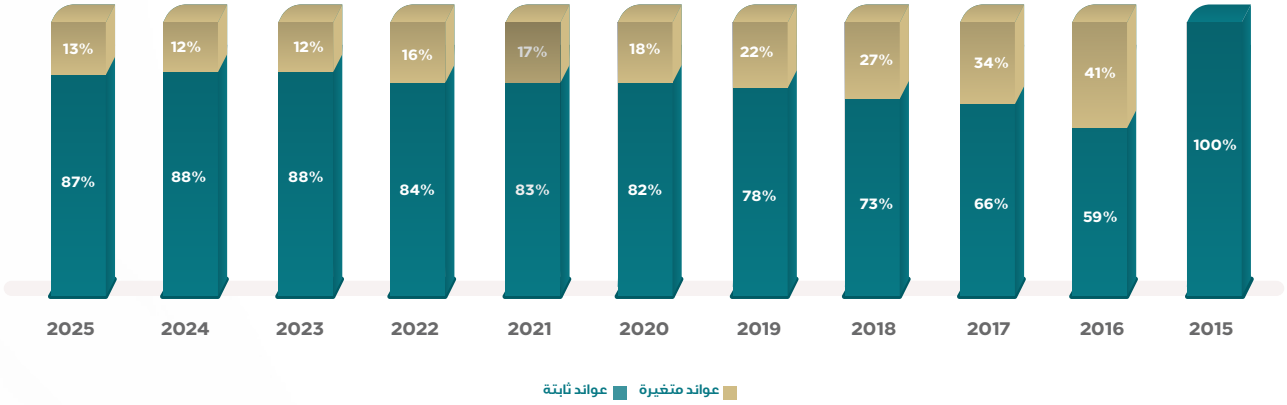

رسم بياني (10): توزيع العوائد من إجمالي محفظة الدين

الانكشـاف على أسعـار الصـرف

في ظل الاحتياطيات الكبيرة للمملكة من العملات الأجنبية والأصول، إضافة إلى سياسة سعر الصرف المستقرة، تبقى مخاطر أسعار الصرف على محفظة الدين الدولية محدودة للغاية. ويقتصر الانكشاف على الدولار الأمريكي واليورو، حيث يشكّل الدين المقوم باليورو نحو 1,6% من إجمالي محفظة الدين بنهاية عام 2025م، مما يعكس محدودية الانكشاف على تقلبات أسعار الصرف.

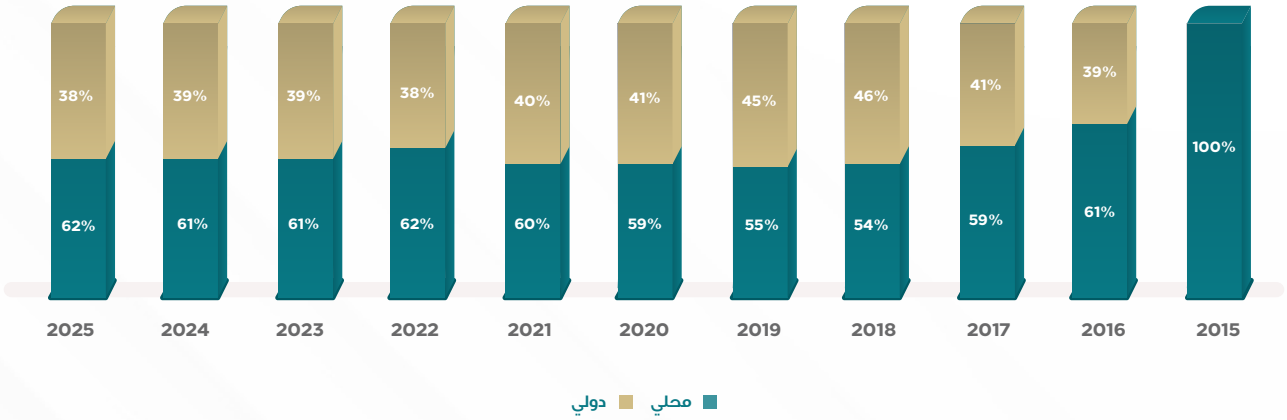

رسم بياني (11): نسبة الديون المحلية والدولية من إجمالي محفظة الدين

أعمـــال متابعـــة التصنيـــف الائتمـــاني

واصل المركز جهوده لمتابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، مع الالتزام بالتنسيق الفعّال مع وكالات التصنيف الائتماني العالمية بشكل استباقي ومنهجي. تركز هذه الجهود على ضمان دقة البيانات المتاحة وتعزيز مستوى الشفافية في عرض التطورات المالية والاقتصادية للمملكة.

كما يعمل المركز على تعزيز التواصل مع وكالات التصنيف من خلال اجتماعات دورية تهدف إلى مناقشة مستجدات الأداء المالي والاقتصادي بالموائمة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بالإضافة إلى تنظيم زيارات ميدانية تبرز آخر تطورات المشاريع الكبرى، مما يسهم في عكس القصة الائتمانية للمملكة بشكل شامل عبر مختلف القطاعات. هذه الخطوات تساعد في دعم الصورة الإيجابية لمؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية.

علاوة على ذلك، يقوم المركز بتحليل منهجيات وكالات التصنيف لدراسة الآثار المستقبلية المرتبطة بتطورات الدين العام وتأثيرها على التصنيف الائتماني للمملكة. يهدف هذا التحليل إلى ضمان وضع الخطط المستقبلية بشكل فعال واستباقي، مما يعزز القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية في العامين السابقين لسنة التقرير

MOODY'S

في مارس 2023م

عدلت وكالة موديز النظرة المستقبلية إلى إيجابية

في نوفمبر 2024م

رفعت وكالة موديز تصنيف المملكة من (A1) إلى (Aa3) مع نظرة مستقبلية مستقرة

S&P Global

في مارس 2023م

رفعت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف المملكة إلى (A) مع نظرة مستقبلية مستقرة

في سبتمبر 2024م

عدّلت وكالة ستاندرد آند بورز نظرة المملكة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية

FitchRatings

في أبريل 2023م

رفعت وكالة فيتش تصنيف المملكة إلى (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة

في فبراير 2024م

ثبّتت وكالة فيتش تصنيف المملكة عند (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة

رسم بياني (12): تغيرات التصنيف الائتماني للمملكة في السنتين السابقتين لسنة التقرير

تغيرات التصنيف الائتماني للمملكة خلال عام التقرير

S&P Global
تقييم وكالة إس اند بي لتصنيف المملكة

رفعت تصنيف المملكة من **"A" إلى "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة** في مارس 2025م.

FitchRatings
تقييم وكالة فيتش لتصنيف المملكة

أكدت تصنيف المملكة عند **"A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة** في يوليو 2025م.

MOODY'S
تقييم وكالة موديز لتصنيف المملكة

حدثت وكالة التصنيف التقرير الائتماني للمملكة عند **"Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقرة** في ديسمبر 2025م.

رسم بياني (13): تغيرات التصنيف الائتماني للمملكة خلال سنة التقرير

إطـلاق صكـوك "صَـم" بصيغـة الإجـارة

أطلـق المركـز الوطنـي لإدارة الديـن فـي مـارس 2025م أول إصـدار مـن صكـوك "صَـم" بصيغـة الإجـارة، وذلـك ضمـن برنامـج الصكـوك المحليـة بالريـال السـعودي الـذي تأسـس عـام 2017م، ويعمـل البرنامـج علـى تمكيـن وزارة الماليـة مـن إصـدار صكـوك محليـة مقوّمـة بالريـال السـعودي، تُرتـب وتُطـرح بشـكل شـهري علـى شـرائح محـددة للمسـتثمرين وفـق تقويـم الإصـدارات المعتمـد.

ويأتـي هـذا الإصـدار امتـدادًا لـدور المركـز فـي توفيـر خيـارات تمويـل مسـتدامة وفعالـة علـى المـدى القصيـر والمتوسـط والبعيـد، إلـى جانـب الإسـهام فـي تطويـر سـوق الصكـوك المحليـة وتعزيـز عمقهـا. وتُعـد صكـوك "صَـم" أوراقًـا ماليـة حكوميـة مخصصـة للأفـراد، تُطـرح شـهريًا بعائـد ثابـت ولمـدة ادخـار تبلـغ سـنة واحـدة، حيـث تُصـرف الأربـاح فـي نهايـة مـدة الصـك عنـد تاريـخ الاسـتحقاق.

وبعـد أن اقتصـرت هيـاكل الصكـوك المطروحـة سـابقًا علـى صيغتـي المضاربـة والمرابحـة، يمثـل طـرح صكـوك الإجـارة خطـوة تطويريـة جديـدة تهـدف إلـى توفيـر منتـج ادخـاري أكثـر تنوعًـا وقيمـة للأفـراد. ويسـتهدف المنتـج شـريحة المواطنيـن والمواطنـات ممـن تجـاوزوا 18 عامًـا، ممّـن يمتلكـون حسـابًا لـدى المؤسسـات الماليـة المشـاركة، وذلـك دعمًـا لرفـع معـدلات الادخـار، وتعزيـز التخطيـط المالـي المسـؤول، وإتاحـة أدوات ادخاريـة منخفضـة المخاطـر، ومدعومـة حكوميًـا بعوائـد سـنوية منافسـة.

إطـلاق صكـوك الإجـارة الدوليـة

فـي إطـار جهـود المركـز الوطنـي لإدارة الديـن لتنويـع مصـادر التمويـل وتوسـيع حضـور المملكـة فـي أسـواق الديـن العالميـة، نجـح المركـز خلال عـام 2025م فـي ترتيـب وإطلاق أول إصـدار دولـي بصيغـة الإجـارة لحكومـة المملكـة العربيـة السـعودية ضمـن البرنامـج الدولـي لإصـدار الصكـوك بالـدولار الأمريكـي، وذلـك فـي خطـوة تُعـد الأولـى مـن نوعهـا فـي تاريـخ الإصـدارات السـيادية للمملكـة.

وجاء الإصدار بقيمة إجمالية بلغت 5,5 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 20,63 مليار ريال سعودي) موزعة على شريحتين:

01 الشريحة الأولـى

حوالي 2.25 مليار دولار أمريكي

(ما يعادل 8.44 مليار ريال سعودي)

لأجل 5 سنوات تستحق في عام 2030م.

02 الشريحة الثانيـة

3.25 مليار دولار أمريكي

(ما يعادل 12.19 مليار ريال سعودي)

لأجل 10 سنوات تستحق في عام 2035م.

الاتفاقيـات ومذكـرات التفاهـم

واصـل المركـز خلال عـام 2025م جهـوده فـي إدارة وبنـاء الشـراكات الاسـتراتيجية وتطويـر علاقاتـه المؤسسـية مـع الجهـات المحليـة والدوليـة، تعزيـزًا للتعـاون وتبـادل الخبـرات الفنيـة والعلميـة بمـا يواكـب أفضـل الممارسـات العالميـة فـي مجـالات التمويـل وإدارة الديـن العـام.

وفـي هـذا الإطـار، وقّـع المركـز خطـاب نوايـا مـع بنـك قطـر للتنميـة بهـدف تعزيـز التعـاون المشـترك بيـن البلديـن الشـقيقين، واستكشـاف فـرص التطويـر المسـتقبلية، وتبـادل الخبـرات المتخصصـة، إلـى جانـب تطويـر أطـر حوكمـة الأعمـال بيـن المركـز وأصحـاب المصلحـة بمـا يسـهم فـي تحقيـق التكامـل وتعزيـز الكفـاءة فـي منظومـة إدارة الديـن.

النشاطـات الاجتماعيـة والمؤتمـرات والجوائـز العالميـة والمحليـة 2-4-2

واكـب المركـز توجهـات المملكـة بالمشـاركة فـي كبـرى الفعاليـات والمؤتمـرات المحليـة والدوليـة، مسـتهدفاً بذلـك التواصـل الدائـم والمباشـر مـع المسـتثمرين وأصحـاب المصلحـة مـن صنـاع القـرار وكبـار الفاعليـن فـي القطاعـات الماليـة المحليـة والدوليـة.

المؤتمـرات والمحافـل المحليـة والدوليـة

شـارك المركـز فـي عـدد مـن المؤتمـرات والمحافـل الدوليـة فـي دول متعـددة، مـن بينهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، والمملكـة المتحـدة، وهونـغ كونـغ، واليابـان، وسـنغافورة، والدنمـارك، والإمـارات العربيـة المتحـدة، حيـث عُقـدت لقـاءات موسّـعة مـع المسـتثمرين والمؤسسـات الماليـة العالميـة لعـرض آخـر المسـتجدات الماليـة والاقتصاديـة فـي المملكـة، واسـتعراض اسـتراتيجية المركـز فـي أسـواق الديـن المحليـة والدوليـة، إلـى جانـب مناقشـة فـرص التمويـل عبـر القنـوات الخاصـة وتعزيـز آفـاق التعـاون المسـتقبلية.

جلسـات وورش عمـل نقل المعرفـة

واصـل المركـز عبـر مبـادرة "مركـز المعرفـة" تنفيـذ برنامـج متكامـل لتقديـم ورش العمـل فنيـة متخصصـة، حيـث تـم عقـد أكثـر مـن 7 ورش عمـل خلال العـام وذلـك بالتعـاون مـع عـدد مـن الشـركاء الاسـتراتيجيين العالميـين، ومنهـم (غولدمـان سـاكس، صنـدوق النقـد الدولـي، جـي بـي مورغـان، الاتحـاد الدولـي لأسـواق المـال (ICMA)، وسـتاندرد آنـد بـورز غلوبـال، وغيـره..) حيـث تناولـت هـذه الـورش موضوعـات مختلفـة منهـا (التجـارة العالميـة والسياسـة الأمريكيـة، والآفـاق الاقتصاديـة الإقليميـة والعالميـة، ومخاطـر الديـن السـيادي واسـتدامته، واسـتراتيجيات التحـوط، والتطـورات التقنيـة والرقميـة فـي أسـواق الديـن ورأس المـال، إضافـة إلـى مسـتجدات أسـواق رأس المـال السـعودية ومقارنتهـا بنظرائهـا)، واسـتهدفت هـذه الجهـود نقـل المعرفـة المتخصصـة وتعزيـز القـدرات الفنيـة لمنسـوبي المركـز وشـركائه فـي المنظومـة الماليـة، بمـا يدعـم تطويـر القـدرات البشـرية المحليـة وتبـادل الخبـرات.

الجوائـز والشهـادات

(MENA Digital Awards)

حصـل المركـز علـى جائـزة MENA الرقميـة [1] (الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا) بالمركـز الثالـث عـن حملـة "صـح - صكـوك الحكوميـة"، ضمـن فئـة أفضـل اسـتخدام للتقنيـات الرقميـة فـي قطـاع البنـوك والتمويـل علـى مسـتوى المنطقـة.

[1] جوائز متخصصة في الإعلام والابتكار الرقمي على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الخاتمـــــة

يختتـم هـذا التقريـر عرضًـا لأبـرز إنجـازات المركـز الوطنـي لإدارة الديـن خلال عـام 2025م، والتـي جسّـدت دوره الرئيسـي فـي دعـم الاسـتدامة الماليـة وتعزيـز كفـاءة إدارة الديـن العـام بمـا يتوافـق مـع مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030. وقـد استعرض التقريـر التطـورات الرئيسـة فـي محفظـة الديـن، وخطـط الاقتـراض، وعمليـات إعـادة الشـراء المبكـر، إلـى جانـب المبـادرات التمويليـة المبتكـرة التـي أسـهمت فـي تنويـع أدوات الديـن وتحسـين هيـكل الاسـتحقاقات.

كمـا أبـرز التقريـر مـا تحقـق مـن تقـدم تنظيمـي وتشـغيلي، شـمل تطويـر اسـتراتيجية المركـز حتـى عـام 2030م، وتعزيـز الحوكمـة، ومراجعـة الإجـراءات التشـغيلية، إلـى جانـب المحافظـة علـى بيئـة مؤسسـية مسـتقرة تدعـم كفـاءة الكـوادر البشـرية.

وقـد جـاءت هـذه النجاحـات نتيجـة تكامـل جهـود فـرق العمـل والدعـم المسـتمر مـن مجلـس الإدارة والشـراكة الوثيقـة مـع الجهـات الحكوميـة. ومـع هـذا الأداء المتـوازن، يدخـل المركـز عامـه القـادم مسـتندًا إلـى قاعـدة قويـة مـن الإنجـازات الفنيـة والتنظيميـة والتمويليـة التـي تعـزّز قدرتـه علـى مواصلـة دوره فـي تحقيـق الاسـتدامة الماليـة للمملكـة وتوسـيع الوصـول إلـى أسـواق الديـن وتطويـر أدوات التمويـل علـى المـدى الطويـل.

المركز الوطني لإدارة الديـن
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

2025

التقريـــر السنـــوي